العرب
السبت 2019/07/27
السنة 42 العدد 11420

أخطاء اتصالية وإعلامية عن مرض الرئيس التونسي وموته

وسائل إعلام كثيرة قدمت معطيات خاطئة بخصوص شغور منصب الرئيس

انتظر التونسيون أن يتم التعامل إعلاميا مع أخبار مرض الرئيس التونسي محمد الباجي قائد السبسي بشفافية بعد الفوضى وانتشار الشائعات عند دخوله المستشفى في 27 يونيو الماضي، وهو ما حصل جزئيا بإعلان الوفاة في 25 يوليو، لكن هناك مآخذ على الإعلام وعلى مؤسسات الدولة، اتصاليا، وجب العمل على تلافيها.

محمد شلبي
باحث تونسي في الإعلام

يبدو أن قول الشافعي "جزى الله الشدائد كل خير" ينطبق على التونسيين الذين لمسوا مرة أخرى عمق دور الإعلام والاتصال في حياة الناس نتيجة لمرض رئيسهم محمد الباجي قائد السبسي، ثم موته في وضع شحت الأخبار فيه.

لقد ضجت الشبكات الإلكترونية بالدعوات إلى الشفافية في التعامل إعلاميا مع دخول الرئيس المستشفى يوم 24 يوليو، وهي دعوات تترجم عن حاجة الناس الملحة إلى مؤسسات اتصالية وإعلامية شفافة وفعالة تساعدهم على التأقلم مع محيطهم.

تحسن أداء الصحافيين مقارنة بتغطية شدائد أخرى مرت بها تونس مثل دخول الرئيس المستشفى أو العمليات الإرهابية، في 27 يونيو، وإعلان البعض عن وفاته قبل وفاته، غير أن هناك مآخذ على الإعلام وعلى مؤسسات الدولة، اتصاليا، وجب العمل على تلافيها. ويمكن تلخيص ذلك في عشرة مآخذ أساسية.

> لا يُقبل أن يكون الإعلان عن وفاة الرئيس التونسي موضوع سبق صحافي ولا حكرا على وسائل إعلام دون أخرى

ما كان ينبغي لرئاسة الجمهورية أولا أن تكتفي بتدوينة على فيسبوك، غير ممضاة وبلا ذكر مصدر، للإعلان عن وفاة رئيس الجمهورية خاصة إذا كنا نعلم أن هناك من النواب ومن الأحزاب ومن غيرهم أناسا صرحوا بشكوكهم حول سلامة الرئيس بعد مغادرته المستشفى في الأول من يوليو، وهي شكوك تعاظمت بعد الإعلان عن رفض الرئيس ختم مشروع قانون الانتخابات. لقد أخفقت الرئاسة مرة أخرى في الإخبار كما أخفقت قبلها في 27 يونيو.

وزادت الريبة يوم 22 يوليو، وذلك المآخذ الثاني وهو اتصالي، عندما نشرت فيديو عن لقاء الرئيس بوزير الدفاع لتبديد الشكوك فطفق السياسيون يتحدثون علنا عن إمكانية احتجاز الرئيس في القصر بالنظر إلى هيئته التي اعتبروها غير مطمئنة. كان من البديهي أن تدرك الرئاسة أن الذي يتهمها باحتجاز الرئيس لن يصدق لا تدوينة مبهمة للإعلان عن وفاته ولا فيديو كان وجه الرئيس يبدو فيها شاحبا وجسمه منهكا.

وثالث المآخذ هو صمت السلطة الطبية والمهنية المعنية بمعالجة الرئيس. وإن لم يكن هناك ما يلزم الأطباء بالإفصاح عن حالة الرئيس فإن المنطق يقتضي أن يُفتح نقاش عبر نقابتهم بالتعاون مع السلطة التشريعية لتقنين المسألة لأن الأطباء لا يعالجون مريضا عاديا يتكتمون على سره الطبي، مراعاة لقسم أبقراط أو قانون حماية المعطيات الشخصية، بل يعالجون رئيس دولة لصحته علاقة وطيدة بأمن البلاد أحيانا.

وهناك سببان وجيهان يدعوان إلى التشريع في شأن صحة الرئيس وهما أولا أن المسألة اختلطت فعلا بالسياسة عندما استقال طبيب، من الأطباء المعالجين للرئيس، من حزب التيار الديمقراطي حتى "لا يستغل البعض معلومة لم أنشرها لتشويه الرئيس" كما قال هو بنفسه، وثانيا أن رئيس البرلمان ذكر في موكب القسم أنه تلقى شهادة طبية تثبت وفاة الرئيس. فإذا كان الأطباء يخبرون السلطة السياسية فلمَ لا يخبرون الناس؟ إن تلك مسألة من صميم الحياة الديمقراطية كما هو معمول به في بلدان كثيرة.

ورابع المآخذ هو صمت الرئاسة والأطباء معا عن طبيعة مرض الرئيس منذ "الوعكة" الأولى التي أصابته مطلع يونيو. كان الإفصاح عن مرضه الحقيقي ييسر الكثير من الأمور لأن أمراضا بعينها توحي أحيانا بما يجب اتخاذه من تدابير احتياطية. وإن بقي المرض سرا إلى الآن فإن الأطباء يعلمون مثلا أن الاحتشاء قاتل في المرة الثالثة وأن الإفصاح عن ذلك كان يترتب عليه الاستعداد للوفاة منذ مساء الأربعاء أو حتى منذ الوعكة الثانية أو أن الخرف مثلا كان يقتضي وضع الجميع أمام مسؤولياتهم للتعجيل بالمحكمة الدستورية لنقل السلطة في حالة الشغور المؤقت.

وخامس المآخذ في مجال الاتصال هو تعثر الهيئة المستقلة للانتخابات التي تبين من حديث رئيسها إلى الإعلام يوم وفاة قائد السبسي أنها لم تستعد إلى الموت والحال أن الوضع كان ينبئ باقتراب أجل الرئيس. وكان بإمكان الهيئة أن تضع خطة مبنية على احتمال وفاته في أي يوم لتجد نفسها مسلحة بخطة عملية تعرضها على الناس يوم الميعاد.

إن تصريح رئيسها بالإعلان عن موعد الانتخابات الجمعة ثم نشره مساء الخميس دليل على التردد. فالاتصال الفعال يكسب الهيئة مصداقية فقدت الكثير منها بإقحام نفسها في جدل سياسي حول قانون الانتخابات كانت في غنى عنه.

أما إعلاميا، وذاك المأخذ السادس، فهو خوض بعض القنوات مجددا في قضية المحكمة الدستورية وهي قضية، على وجاهتها قبل وفاة الرئيس، أصبحت مفرغة من معناها أمام استحالة إحداثها بين عشية وضحاها لإقرار الشغور. كان على الإعلام أن يعتبر يومها من صمته أكثر من ثلاث سنوات على خرق البرلمان للدستور بتغييب المحكمة ثم أن يثير خرق الدستور مجددا لما أقحم البرلمان هيئة مراقبة دستورية القوانين دون وجه في مسار تسليم السلطة.

وقد عبر عدد من التونسيين، وهو سابع المآخذ، بعد الإعلان عن وفاة الرئيس عن غضبهم من اكتفاء القنوات التلفزيونية ببث تراتيل قرآنية مدة ساعتين أو تزيد والحال أنهم يتابعون أخبار وفاة رئيسهم في الفضائيات العربية غير التونسية. صحيح أن القناة الوطنية، وقبلها نسمة وحنبعل، تداركت الأمر غير أنه كان يفضل، بعد إعلان الوفاة رأسا، أن تفتح البلاتوه للحديث عن مسائل عاجلة أثارتها مثل صلاحيات القائم بمهام الرئيس (الرئيس المؤقت) وأخرى بقيت عالقة مثل نيابة رئيس البرلمان أو نيابة القائم بمهام الرئيس في حالة عجزه المؤقت أو الدائم.

وثامن المآخذ تسارع بعض المواقع الإخبارية إلى إعلان وفاة الرئيس بصيغة فيها نظر. فقبل تدوينة رئاسة الجمهورية بساعة نشر موقع "حقائق أون لاين" خبر الوفاة باعتماد صيغة "علمت حقائق أون لاين، من مصادر مطلعة وموثوق بها" بوفاة الرئيس. ولئن كانت الصيغة مقبولة إعلاميا عندما يقتضي الأمر التكتم عن المصدر فإنه لا داعي لذلك في الإعلان عن وفاة الرئيس. إخفاء المصدر يزيد الأمور توترا ويرسخ الريبة بأن في القصر من يدبر الأمور ومن يحابي صحافيين وينبذ آخرين. لا يُقبل أن يكون الإعلان عن وفاة الرئيس موضوع سبق صحافي ولا حكرا على أناس دون آخرين وهنا ندرك أثر تقصير الرئاسة في تعاطيها مع المسألة.

وتاسعها هو ذكر وسائل إعلام كثيرة على ألسنة ضيوفها، أو صحافييها أحيانا، لمعطيات خاطئة عما يتصل بشغور منصب الرئيس وهي أخطاء تعطل فهم الناس مثل الحديث عن الآجال (60 أو 90 يوما كأجل أقصى لانتخاب الرئيس الجديد) والمراحل (كان غائبا عن أذهان البعض أن الانتخاب يكون بدورتيه في الآجال المسموح بها) أو لما يبدو صدقا ساذجا مثل تكرار القول إن الرئيس فضل التداوي في تونس عن السفر إلى الخارج دون التساؤل عما إذا كانت صحته تسمح له بذلك لو أراد السفر فعلا.

إن تباهي عدد من التونسيين بذلك قابله سخط لدى بعضهم على قنوات عربية، وهو آخر المآخذ، اعتبروها مسيئة في تغطيتها بسؤال مراسليها المتكرر أو ضيوفها عما إذا كان الوضع هادئا في تونس. من حق أولئك أن يسألوا، في ظرف مثل ذلك، غير أن في الإلحاح إساءة شعر بها من سخط ومن حقه ذلك أيضا. وبصرف النظر عن الأمر فقد كان واضحا في بعض القنوات عدم الإحاطة بالمعطيات التونسية منها أن المذيع يتحدث مثل ضيوفه التونسيين عن إمكانية الإبقاء على انتخاب الرئيس الجديد يوم 17 نوفمبر والحال أن ذلك مستحيل دستوريا لأن آخر الآجال هو يوم 25 أكتوبر.

وليست تلك المآخذ للتقليل من شأن الإعلام التونسي بل للتشديد على دوره في هذه المرحلة الدقيقة من الانتقال. وقديما قال الشاعر "قل للذي بصروف الدهر عيرنا*** هل حارب الدهرُ إلا من له خطرُ".

أداء الصحافة تحسن مقارنة بشدائد سابقة

تغريم «آر.تي» لمخالفتها قواعد البث البريطاني

لندن – فرضت هيئة تنظيم الاتصالات في بريطانيا "أوفكوم" غرامة على قناة "آر.تي" الروسية لانتهاكها قواعد الموضوعية في تغطيتها لتسميم الجاسوس الروسي السابق سيرجي سكريبال والسياسات المتبعة في أوكرانيا والصراع في سوريا.

وقالت أوفكوم إنها "فرضت غرامة 200 ألف جنيه إسترليني (249 ألف دولار) على مؤسسة 'تي.في نوفوستي' التابعة للوكالة الاتحادية للصحافة والإعلام في ما يتعلق بخدمة 'آر.تي' التابعة لها لإخفاقها في الامتثال لقواعد البث".

وأضافت الهيئة أن الغرامة فرضت بسبب الأخبار والبرامج الإخبارية التي بثتها آر.تي في الفترة من 17 مارس إلى 26 أبريل في تغطية ملفات مثل تسميم سكريبال وابنته يوليا والصراع في سوريا وموقف الحكومة الأوكرانية من الفكر النازي ومعاملتها للغجر.

وتدهورت العلاقات بين لندن وموسكو إلى مستوى الحرب الباردة بسبب تسميم سكريبال في 2018 في واقعة ألقت بريطانيا بمسؤوليتها على روسيا التي نفت تورطها في الأمر.

ومن جهتها، نددت شبكة "آر.تي" بقرار هيئة الاتصالات البريطانية، واعتبرته مخالفا للقانون.

وقالت الشبكة في بيان، إثر صدور القرار الجمعة "نشعر بالاستياء من فرض هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة المتحدة غرامة علينا دون انتظار قرار المحكمة، الذي يجب أن يثبت ما إذا كانت شكاوى هيئة الاتصال بشأن القناة قانونية".

وأوضحت الشبكة أيضا أن "قيمة الغرامة تتجاوز بشكل كبير الغرامات المفروضة على وسائل الإعلام الأخرى بسبب الانتهاكات الخطيرة مثل بث الكراهية والتحريض على العنف".

وأضافت متحدثة باسم المحطة التلفزيونية الروسية "وبينما نواصل معارضة مشروعية القرارات المتعلقة بمخالفة القواعد في حد ذاتها فإننا نجد أن مستوى العقوبة المقترحة غير متناسب وغير ملائم".

ويقول مسؤولون روس إن "آر.تي" هي وسيلة تنافس بها موسكو الهيمنة الإعلامية العالمية للمؤسسات التي مقرها الولايات المتحدة وبريطانيا حيث يعتبرون أنها تقدم وجهة نظر محددة عن العالم.

وفي المقابل يرى منتقدو "آر.تي"، أنها ذراع دعائية للدولة الروسية تهدف لتقويض الثقة في المؤسسات الغربية.

من يفجر فقاعة جونسون: الصحافي أم المواطن الصحافي

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

في كل الذي يحصل، الإعلام المتهم الأول أو المحرض الذي لا يتوقف عن الصراخ، لقد صنع الرأي بطريقة أو بأخرى ووصل أخيرا بوريس جونسون إلى 10 داونينغ ستريت، لم تحدث المفاجأة وصدقت التوقعات، لكن ذلك ليس سببا كافيا كي يجعل وسائل الإعلام تحتفي بكلامها السابق عن ترجيح وصول جونسون، بغض النظر عن طبيعة النظر إليه.

بالطبع الصحافة البريطانية أدت دورها بطريقة ملفتة إلى درجة أن صحيفة ديلي تلغراف صار يمكن تسميتها بديلي بوريس!

لننظر أولا في الطريقة التي حث بها معظم محرري الصحف البريطانية أعضاء البرلمان المحافظين على التصويت لصالح جونسون. كان أهمها، بالطبع، صحيفة ديلي تلغراف التي قضى فيها جونسون سنوات في العمل الصحافي، وكانت متحمسة إلى درجة من التفاؤل جعلتها تعتبره المنقذ أو المخلص لملف بريكست عندما أطلقت عليه اسم "السيد بريكست" و"الرجل الذي يعرفه قراؤنا جيدا" لأنه ببساطة سيخرج من الاتحاد الأوروبي في الوقت المقرر باتفاق أو من دون اتفاق.

اليوم ثمة كلام عن مواطن صحافي وشبكات اجتماعية كانت وراء القبول بترامب بريطاني في رئاسة الحكومة.

دعك من كلام نايجل فاراج رئيس حزب بريكست ودوره التحريضي، هناك قوة افتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي تعمل بجد للتأثير وصناعة الواقع السياسي في العالم، لكن إلى أي حد قادرة هذه القوة على الاستمرار قبل أن تنفجر فقاعة جونسون وبوخزة من؟

يقول فاراج "إن الشارع البريطاني فقد ثقته بالساسة والسياسة البريطانية، خصوصا في الثلاث سنوات الأخيرة، بنفس الطريقة التي فقد بها الثقة بحزب المحافظين، وأن أي تأخير للخروج من الاتحاد الأوروبي، سينظر إليه على أنه خيانة أخرى وسيؤدي إلى انهيار الدعم للحزب تماما".

لكن هذا الشارع نفسه حوّل ملله الواقعي إلى عمل افتراضي وبدأ يضخ الأفكار والمعلومات، يحرّض ويقترح ويطالب ويقنع ويناقش على منصاته الاجتماعية من أجل هدف يعتقد أنه صحيح. لذلك يبدو السؤال مشروعا عما إذا يمكن لنا أن نغفل دور المواطن الصحافي في وسائل التواصل بالمساعدة على فوز بوريس جونسون برئاسة الحكومة البريطانية؟

تعبّر سوزان مور الكاتبة في صحيفة الغارديان عن استيائها المزوج باستياء طبقة واسعة من الجمهور الذين فضلوا عدم متابعة الأخبار حفاظا على أعصابهم، لأن بوريس أصبح رئيسا للوزراء وأن دونالد ترامب سيحصل بسهولة على ولاية رئاسية ثانية، وأن بريطانيا ستكون غريبة عن محيطها الأوروبي.

وتقول إن وسائل التواصل الاجتماعي مسؤولة عن كل هذا الاستقطاب الشديد للآراء، وتقترح أن يكون للصحافيين دور أكبر مما هو سائد عبر التعبير عن أفكارهم لتعزيز نظرتهم إلى العالم.

لقد تحول هذا النمط من الحضور المستمر للمواطن الصحافي على الواقع الافتراضي إلى تأثير مقلق في العالم الحقيقي، لذلك نلمس نتائجه في التغيرات الدراماتيكية التي تهز العالم.

فعندما يجاهر ترامب بنظرته العنصرية، تبدو وسائل إعلام شهيرة أجبن من تداول ذلك بطريقة ناقدة، بينما لا يتردد النشطاء على مواقع التواصل بتشخيص تلك النظرة البغيضة، والصحف تسمي أكاذيب جونسون بلعبة مهرج، بينما يظل الرأي الأقوى اليوم لتشخيص أكاذيب السياسيين ينتشر على وسائل التواصل، يمكن أن نعزو ذلك إلى درجة الحساسية والمسؤولية العالية لوسائل الإعلام، لكن في النهاية صارت الآراء المجاهرة بالقول الجريء للنشطاء على المنصات الاجتماعية تحمل تأثيرها بالقدر الذي يفوق تأثير وسائل الإعلام نفسها.

> أولئك الأشخاص الذين يستيقظون مبكرا ويتوجهون مباشرة إلى أجهزتهم الذكية من أجل استمرار التواصل مع الأحداث، السبب الرئيسي لازدهار غرف الصدى بين البلدان المتباعدة، وليس التحليلات المتأخرة للصحف

تتعاطف سوزان مور مع فكرة التقرب أكثر من الواقع كي لا يبقى الصحافيون بعيدين عنه، بينما يستمر تأثير العامة على منصاتهم الشخصية، لمجرد أننا كصحافيين نختلف مع هؤلاء بطريقة التفكير.

إن أولئك الأشخاص الذين يستيقظون مبكرا ويتوجهون مباشرة إلى أجهزتهم الذكية من أجل استمرار التواصل مع الأحداث، السبب الرئيسي لازدهار غرف الصدى بين البلدان المتباعدة، وليس التحليلات المتأخرة للصحف، فوفق تعبير مور أن "الطهارة السياسية أدت إلى فوضى غير مقدسة. وقضية بوريس جونسون لا تحتاج أكثر من وخز صغير من أجل أن تتفجر أكبر فقاعة على الإطلاق".

لكن كاس مود الكاتب في صحيفة الغارديان يجيب عن سؤال على غير ضفة سوزان مور، عما إذا كان بوريس جونسون حقا ترامب آخر في بريطانيا؟ فكلاهما صاخبان ونجاحهما مزيج من الامتياز والانتهازية وفقدان الضمير والترويج الذاتي الذي لا هوادة فيه.

ويقول مود الأستاذ بجامعة جورجيا "باختصار، ربما يكون بوريس جونسون أقرب ما يمكن أن تجده إلى ترامب في أوروبا، تماما مثل بريطانيا هي أقرب الدول إلى الولايات المتحدة في أوروبا، لكن جونسون بريطاني في النهاية، تماما مثل ترامب أميركي بشكل أساسي. جونسون نتاج ثقافة طبقية نخبوية محددة، غارقة في الامتياز والتقاليد، ولديه ولاء ومسؤولية".

لا يمنع كل هذا الكلام عن إخلاص جونسون أن يعيش رئيس الحكومة البريطانية الجديد حلما ذاويا! وفق فقاعة سوزان مور التي ترسمها لجونسون وتنتظر من يفجرها إن كان الصحافي أم المواطن الصحافي.

لكن الخطوة التالية، والأكثر إثارة للاهتمام، ستكون في أن يتعدى دور المواطن الصحافي الفكرة الأنانية السائدة عن الثرثرة والانتقاد، ليصل إلى الدفع بالأشخاص الذين يفضلهم إلى المناصب السيادية العليا. ذلك ما بدأ يتضح في عالم إعلامي جديد.